تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الدولة الفاشلة

دراسة تطبيقية على العراق

أ.م. د. عدنان كاظم جبار الشيباني
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى

الملخص

يهدف هذا البحث الى التعرف على ماهية الدولة وأركانها الأساسية، ومن ثم تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة من حيث نشأته ومظاهره ومؤشراته.الوقوف على تصنيف العراق تبعاً للمؤشرات التي وضعت لقياس فشل الدول من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية والباحثين، فضلاً عن تبيان الاسباب التي كانت وراء فشل الدولة في العراق منذ تأسيسه وحتى عام 2015، والحلول التي نعتقد بأنها تقوي قوى الجذب وتقلل من قوى الطرد وتكون مخرجا لكل ما يعاني منه العراق وتجنبه الوصول الى حالة الانهيار. ولغرض تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوظيفي لهارتشون الذي بين وظائف الدولة الداخلية والخارجية، وقوى الجذب وقوى الطرد ودورهما في تماسك الدولة ووحدتها او تفككها وتشتتها ومن ثم الوصول الى حالة الفشل والانهيار، والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي. وعلى ضوء ذلك توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها صنف العراق على انه دولة فاشلة وفقا للمؤشرات الموضوعة من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية والباحثين.

ان وراء فشل الدولة وتعثرها في أداء وظائفها الداخلية والخارجية جملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الى جانب الاحتلال البريطاني والأمريكي للعراق، هذه العوامل مجتمعةً ساهمت وبشكل فعال في وصول العراق الى حالة الفشل، الامر الذي يتطلب وضع مجموعة من الحلول على المستويين الداخلي والخارجي تمثل طوق النجاة الذي ينقذ العراق من الوقوع في المحذور وهو التجزئة والتقسيم ومن ثم الانهيار في حال بقاء استمرار الفشل.

according to relative indicators decided by official and authorized institutions and researchers. Being a failure state to act sufficiently is due to a number of historical، economic، social and safety elements. In the same time، the British and American occupation of Iraq has negatively contributed to get Iraq such a result. Accordingly، a number of internal and external solutions are a prerequisite to save the state of Iraq the risks of sliding into parts as a feature of failure.

Abstract

This Abstract The research work aims to identify the essence of a state and its fundamental bases، and then it's to highlight the concept of the failure state regarding its formation، demonstrations and indicators so as to determine the Iraqi status according to the international classification decided by official institutions، organization and researchers. Moreover، it is intended to clarify the reasons behind the state failure in Iraq since the beginning to the year of 2015. Solutions are conversely suggested as an attempt to avoid many risks. To achieve the aims of the work، the research has adopted the functional approach of Hartshorne as the first who proclaimed the state internal and external affairs as well as the influential powers to strength the state. In the same line، the researcher has also adopted the historical and Analytical approach. As a result، a number of conclusions have been achieved as Iraq is a failure state

المقدمة

كانت ومازالت موضوعة الدولة من الموضوعات المهمة كوحدة أساسية في دراسة تحليل السياسة الدولية، وفي دراسة علاقاتها مع المجتمع، ولا يمكن تجاهلها في ضوء ما يتعرض له العالم من انكماش وانضغاط للزمان والمكان، وظهور الفواعل غير الدولية العابرة للحدود، والتغييرات سريعة الإيقاع التي حلت بها ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط بعد إحداث الربيع العربي، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى تراجع وظيفة الدولة في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وظهور مصطلحات عديدة منها الدولة الفاشلة والدولة الهشة والدولة المنهارة والدولة الرخوة.

تعد الدولة الفاشلة من اكثر المصطلحات اثارةً للانتباه للكثير من الباحثين والمفكرين وذلك لانتشار الكثير من حالات الفشل التي تتعرض لها الدولة في تأدية وظائفها ازاء سكانها والمجتمع الدولي، مما حدى بالكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية والباحثين لوضع مجموعة من المعايير التي في ضوءها يمكن الحكم على فشل الدولة من عدمه.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث بأن العراق يصنف حالياً من الدول الفاشلة نتيجةً للمحددات التي تعترض اداء الحكومة فيه مثل فقدانها للسيطرة على الاراضي واستمرار العنف وغياب الاستقرار الداخلي وانتشار العصابات الاجرامية وانعدام فاعلية جودة الحكم فيها، فضلاً عن تدخل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية له. ويمكن صياغة مشكلة البحث على ضوء ذلك على النحو الاتي:

- ما الدولة الفاشلة؟ وهل يعد العراق دولة فاشلة وفق المؤشرات الموضوعة من قبل بعض المؤسسات والمنظمات الدولية والباحثين؟.
- ما الأسباب المؤدية لفشل الدولة في العراق؟ وما الحلول التي يمكن ان تساعد الدولة على المستويين الداخلي والخارجي في اداء واجباتها ويجنبها الوصول الى مرحلة التفكك والانهيار؟

فرضية البحث:

لطالما كانت فرضية البحث تمثل جواباً لمشكلة البحث، فقد تم صياغتها على النحو الاتي:

- ثمة علاقة ما بين أداء الدولة لوظائفها الداخلية والخارجية وما تعانيه من ازمات حادة وحالة الفشل التي ربما قد تؤدي الى بها الى الانهيار. وعلى ضوء ذلك صنف العراق على انه دولة فاشلة وفقا للمؤشرات الموضوعة من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية والباحثين.
- ان وراء فشل الدولة وتعثرها في أداء وظائفها الداخلية والخارجية جملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الى جانب الاحتلال البريطاني والأمريكي للعراق، هذه العوامل مجتمعةً ساهمت وبشكل فعال في وصول العراق الى حالة الفشل، الامر الذي يتطلب وضع مجموعة من الحلول على المستويين الداخلي والخارجي تمثل طوق النجاة الذي ينقذ العراق من الوقوع من المحذور وهو

التجزئة والتقسيم ومن ثم الانهيار في حال بقاء استمرار الفشل في اداء الدولة لا سامح الله.

اهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث بمجموعة من النقاط وهي على النحو الاتي:

- التعرف على ماهية الدولة وأركانها الأساسية، وتسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة من حيث نشأته ومظاهره ومؤشراته.
- الوقوف على تصنيف العراق تبعاً للمؤشرات التي وضعت لقياس فشل الدول من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية والباحثين.
- تبيان الاسباب التي كانت وراء فشل الدولة في العراق منذ تأسيسه وحتى عام 2015، والحلول بأنها تقوي قوى الجذب وتقلل من قوى الطرد وتكون مخرجا لكل ما يعاني منه العراق وتجنبه الوصول الى حالة الانهيار.

منهج البحث:

- لغرض تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على عدة مناهج يأتي على رأسها المنهج الوظيفي للأمريكي هارتشون الذي يعد بحق اول الجغرافيين السياسيين من حاول ان يبين وظائف الدولة الداخلية والخارجية وان اي فشل في ادائها لهذه الوظائف فان ذلك يتسبب في فشلها ويؤدي الى زوالها وفنائها، و وفق هذا المنهج تتفاعل قوتا الجذب و الطرد فبقاء الدولة مرهون برجحان القوى الاولى والعكس تماماً اذ تزول الدولة اذا ما غلبت القوى الثانية. كذلك اعتمد البحث على المنهج التاريخي للتبع العملية السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 ولغاية عام 2015، ناهيك عن المنهج التحليلي.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث بالحدود المكانية بدولة العراق الواقع فلكياً بين دائرتي عرض (5¢ 29° و 22¢ 37°) شمالاً وخطي طول (84¢ 38° و 45¢ 48°) شرقاً خريطة (1) والبالغة مساحته (435052)كم2 اما الحدود الزمنية فتمثلت بالمدة من عام 1921وحتى عام 2015 مع التركيز على الفترة التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.

هيكلية البحث:

بغية تحقيق هدف البحث قسم الباحث بحثه على اربعة مطالب تسبقها مقدمة ركز المطلب الاول على مفهوم الدولة مفهوم الدولة الفاشلة، في حين ركز المطلب الثاني على مؤشرات الدولة الفاشلة وتطبيقاتها على العراق، اما المطلب الثالث فقد خصص لدراسة الاسباب الجغرافية السياسية لفشل الدولة في العراق، وأخيرا تناول المطلب الرابع الرؤية الجغرافية السياسية لإنقاذ العراق من الفشل. واختتم البحث بجملة من النتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع.

خريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم أنتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية بمقياس 1:1000000، 2007.

المطلب الاول: مفهوم الدولة الفاشلة

يتطلب منا البحث ان نتعرف بدايةً على مفهوم الدولة ليكون ذلك بمثابة التمهيد لمعرفة الدولة الفاشلة ومؤشراتها. تعرف الدولة لغةً بمعنيين الاول في الحرب ان تدال إحدى الفئتين على الاخرى، فيقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع (الدول) بكسر الدال، والثاني الدولة بالضم في المال فيقال صار الفيء دولة بينهم اي يتداولنه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع (دولات)، و (دول)، وعلى حد قول عمرو بن العلا هما لغتان بمعنى واحد[1].وعلى هذا الاساس تعني الدولة انتقال شيء ما من يد لأخرى او من شخص لأخر

اما الدولة في المعنى الاصطلاحي السياسي فأنها تأتي بأكثر من معنى فقد يراد بها تارةً الجهاز الحاكم اي القوة التنفيذية وتارةً يراد بها الاجهزة الحكومية الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتارةً ثالثة يراد بها أحيانا الأمة ذات الكيان السياسي، فيقال مثلا الدولة الإسلامية[2].

يعد ميكافلي اول من استخدم هذا المصطلح في كتابه (الامير) حين عرف الدولة كل هيئة يكون او كان لها سلطة على الشعوب، وهي اما جمهورية او امارة[3]. ومنذ ذلك الوقت حظي موضوع الدولة تأصيلاً وتنظيراً بأهتمام كبير من قبل علماء السياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا، وعلى هذا الاساس تباينت وجهات النظر في مفهوم الدولة فكثرت التعريفات تبعاً لذلك ومنها[4]:

1 – عرف الفرنسي كاري دي مالبيرج الدولة، بأنها مجموعة من الافراد تستقر على اقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالامر والاكراه.

2 – عرفها بارتلي بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة.

3 – اما الدكتور محسن خليل فعرف الدولة بأنها جماعة من الافراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار اقليماً جغرافياً معيناً وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في اساسها عن اشخاص من يمارسها.

4 – ويعرفها ديفو بأنها مجموعة من الافراد مستقرة في اقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة ومكلفة ان تحقق صالح المجموعة وملتزمة في ذلك بمبادئ القانون وهو بذلك يحدد اربعة اركان لقيام الدولة هي:

أ –مجموعة الافراد ب – الإقليم ج– السلطة د– السيادة

5 – ويراد من الدولة عند الدكتور نظام بركات وزميلاه بأنها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الافراد الذين يقيمون على ارض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة[5].

ان ابرز ما يجمع بين هذه التعريفات هو العناصر المكونة للدولة المتمثلة بـ:

أ – الشعب ب – الاقليم (الارض) ج– الحكومة (السلطة) د– السيادة (الاعتراف الدولي)

فمن غير المعقول ان نجد دولة لا تقوم على هذه العناصر او الاركان لأنها الاساس الموجد لها، اذ لابد ان يكون للدولة شعب ينضوي تحتها ويرتبط بها برباط خاص، انه يمثل التابعية وتنبثق هذه من الشعور بالانتماء الى جماعة محددة. كما يتطلب وجودها مساحة محددة تمارس الدولة سيادتها الاقليمية، فيجب على سلطة الدولة ونفوذها ان ان يندرجا في نطاق اقليمي محدد.ان اجتماع هذه العناصر غير كاف من دون الاعتراف بالدولة من قبل نظيراتها بها لتتمكن من الانتفاع من كل حقوقها التي يقدمها لها وضعها على الصعيد الدولي[6].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الدولة تمثل اقليماً سياسياً يسكنه مجموعة من السكان منظمين بتنظيمات السلطة السياسية التي تتولى تنظيم شؤونهم داخل حدودها الاقليمية المعترف بها من قبل الدول الاخرى، وازاء ولاء السكان للدولة يتطلب منها حمايتهم وإسعادهم وتوفير ما يحتاجونهم.

اما بخصوص مصطلح الدولة الفاشلة فقد ارجعه البعض الى الكاتب الكندي مايكل ايقانتيق (M.Ignatteiff) في كتابه الصادر سنة 1998 المعنون (The Warrior›s Hon-our) الذي يعد اول من استعمل هذا المصطلح وطبقه ليصف به ضعف السلطات المركزية في دول قارة افريقيا والبلقان واسيا الوسطى التي لم تعد قادرة على فرض سيطرتها على اقليمها في ظل سيطرة المليشيات المسلحة. وبسبب انشغال الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في حربهما الباردة لم يكن هذا الموضوع رائجاً في البحوث العلمية وفي العلاقات الدولية[7] الا ان الامر تغير تماماً بعد نهاية الحرب الباردة وبدأ ينمو ويزدهر بحيث اصبح احد المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية من خلال اهتمام المفكرين والباحثين الغربيين تحديداً المختصين في علم السياسة والاقتصاد وايضا اهتمام صانعي القرار بهذا المفهوم وجعله ضمن اجندات السياسة الخارجية خاصةً الولايات المتحدة الامريكية[8]. فمن الناحية العملية استعمل مصطلح الدولة الفاشلة للمرة الاولى في عهد الرئيس الامريكي الاسبق (بييل كلينتون) منتصف تسعينيات القرن العشرين، ويرى البعض من الخبراء السياسيين والقانونيين ان بدايات المصطلح تعود الى اقدم من ذلك، عندما نشر مقال في مجلة السياسة الخارجية عام 1993 مشيراً الى حالات هاييتي ويوغسلافيا السابقة والصومال والسودان وليبيريا وكمبوديا، ووصف هذه الدول بكونها غير قادرة على ان تحافظ على نفسها كعضواً في المجتمع الدولي، ومن ابرز سماتها الاساسية التوتر المدني والانهيار الحكومي والاقتصادي الامر الذي جعل هذه الدول تشكل خطراً على الامن والسلم العالميين[9].

أعطت أحداث 11 ايلول 2001 زخماً قوياً للاهتمام بالدول الفاشلة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، التي احتلت افغانستان على انها دولة تهدد الامن والسلم العالميين مستهدفةً الشبكات الارهابية اعقاب الهجمات التي وقعت على مركز التجارة العالمي، وهذا الامر جعل من الولايات المتحدة الامريكية تنظر لأفغانستان ولدول غيرها على انها فاشلة وتمثل ملاذات امنة وبيئة خصبة للشبكات الارهابية، من حيث اعداد وتدريب وتلقين المجندين والحصول على الاسلحة والمعدات

والموارد المالية. عموماً ان ضعف وفشل الدول يعد من الاسس الاولية لمعظم العمليات التي شخصتها الولايات المتحدة الامريكية من منظمات ارهابية اجنبيه بما في ذلك تنظيم القاعدة وعلى هذا الأساس ان الدول التي ليست لها السيطرة على اراضيها وعلى شعبها تعاني من فراغ يمكن ان يملأه الإرهابيين والجماعات الاجرامية والمتمردين[10]. ولابد من الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة هي من اسهمت في ايجاد هذه التنظيمات الارهابية ووفرت لها الدعم اللوجستي حتى يمكنها ذلك للتدخل في شؤون هذه الدول متى ما شاءت.

يفهم من ذلك ان مفهوم الدولة الفاشلة من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية كل الدول التي يمكن ان تهدد امنها وتستهدف مصالحها.

عرفت الدولة الفاشلة بتعاريف عدة تختلف باختلاف توجهات معرفها وهذا الشيء طبيعي طالما ان هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة، فلا غرابة عندما لا نجد تعريفاً جامعاً مانعاً.

لقد اشار الى حقيقة ذلك التقرير الاول الذي اعده كلاً من صندوق دعم السلام (Fund for peace) ومجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign police) في عام 2005، اذ عرفا الدولة الفاشلة على انها الدولة التي تنتج عن فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على اقاليمها او فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي مما يعرضها لاضطرابات ويخلق حالة من العصيان المدني وتكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، اما على الصعيد الخارجي فتكون سياستها مقيدة تلقائياً على اثر تعرضها لعقوبات اقتصادية او سياسية او تواجد لقوات عسكرية اجنبية على اقليمها، وخضوعها لقيود عسكرية اخرى كحظر الطيران في في مجالها الجوي[11].

عرف ويليام السون (Williams Alson) الدولة الفاشلة بأنها التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقائها واستمرارها للخطر. في حين يرى زيمرمان (Roland Zimmer-mann) الدولة الفاشلة بأنها التي لا تمتلك قوة شرعية على اقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الاساسية وخاصة احترام القانون[12]. وتعرف الدولة الفاشلة من قبل مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان في كتابهما (المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية) بأنها دولة ذات سيادة، لكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، وبعبارة اخرى تفتقد للشرعية في عيون المجتمع الدولي وتتمثل سماتها بالاتي:

1 – عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية او الخدمات الضرورية لمواطنيها.

2 – لا تملك اي بنية تحتية عاملة ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية.

3 – تقع السلطة بين ايدي المجرمين وامراء الحرب والعصابات المسلحة والمتطرفين الدينيين، فضلاً عن ذلك تصبح الدولة نفسها ملاذاً للعصابات الاجرامية وتجار المخدرات.

4 – غالبا ما تقع الدولة الفاشلة في اتون الحرب الاهلية لسنوات عدة.

5 – من الخطأ الاعتقاد ان تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل وانما يحمل هذا الامر معه

انعكاسات اقليمية واحياناً دولية.

6 – من جملة ما يترتب على تفكك الدولة وانتشار الفوضى فيها تدفق عدد كبير من اللاجئين عبر الحدود هربا من العنف.

7 – غالبا ما ينتشر النزاع لتشمل البلبلة الدول المجاورة[13].

ومن بين من عرف الدولة الفاشلة نعوم تشومسكي في كتابه الذي حمل عنوان (الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية) بأنها «الدولة غير القادرة او غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محلياً كان ام دولياً»[14].

وينظر تشومسكي للدولة الفاشلة بأنها تعاني من عجز وقصور ديمقراطي خطير يجعل من مؤسساتها الديمقراطية مجردة من اي جوهر حقيقي للديمقراطية[15].

ان فشل الدولة لا يمكن ان يقف على مستوى واحد من الفشل، فالفشل عند ويليام هيتماير (Wilhem Hutmryer) له مستويات عدة، الامر الذي يجعله يميز بين اربعة انواع من فشل الدولة هي:

1 – **النوع الاول**: يحدث عندما تفقد الدولة سيطرتها على صيانة النظام الداخلي ومنع النزاعات، فهي الى حد بعيد غير قادرة لا على حفظ القانون والنظام الداخلي بين مواطنيها، ولا على حماية اقليمها من التهديدات الخارجية اياً كان مصدرها مثل الصومال ومالي وليبيا.

2 – **النوع الثاني**: دولة تفقد سيطرتها على النظام الداخلي ولكن تبقى المؤسسة العسكرية قوية بما فيها الكفاية للدفاع عن الاقليم ضد الاعتداءات الخارجية كما تفقد الكثير من شرعيتها وهذا يجعلها عرضةً للانهيار من الداخل، مثل كوريا الشمالية واثيوبيا.

3 – **النوع الثالث**: يتمثل بفقدان قدرة الدولة على شن الحروب وحماية اقليمها من التهديدات الخارجية ولكن لا تمتلك قدرة نسبية في المحافظة على النظام الداخلي وفرض سيطرتها على الاقليم. وتتحول كل قدرتها وإمكاناتها لقمع مواطنيها.

4 – **النوع الرابع**: في هذا النوع تفقد الدولة السيطرة والقدرة على النظام الداخلي، كما انها تصبح غير قادرة حتى على شن الحروب، وهذا النوع مثل النوع الاول ولكن الفرق بينهما هو انه فقدان السيطرة لا يكون على كل الاقليم ولا دائماً وانما الانقلاب يكون في مناطق محددة، وانها لازالت لديها القدرة في حماية المناطق الحساسة كالعاصمة والموانئ و غيرها، وفي الحقيقة معظم الدول الفاشلة تدخل في نطاق هذا النوع كالسودان والعراق واليمن[16].

مما تجدر الاشارة الى ان هناك من يفرق بين الدولة الفاشلة (Failed State) والدولة الهشة (Fragile State) فبالنسبة للمفهوم الاول فقد تم توضيحه بصورة وافية واما المفهوم الثاني الدولة الهشة فقد وضعت لها تعريفات عدة، فمثلاً التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في

الدول والاوضاع الهشة «تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة الى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية امن سكانها وحقوقهم الانسانية»[17]، ويتضح من التعريف اعلاه انه يركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية في قدرة الدولة على توفيرها للسكان دون التركيز على الجوانب السياسية، ونتيجةً لهذا القصور في التعريف عدلت المنظمة تعريفها ليكون تعريف الدول الهشة هي الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها او التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية.

في حين وجد كلا من الكاتبين ستيورات وبراون ان جميع التعاريف الموضوعة تتمحور حول ابعاد ثلاثة هي[18]:

1 – الفشل البسيط اي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.

2 – عدم توفير الخدمات الاساسية لكل المواطنين.

3 – عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

وباعتقادي البسيط ان كلا المفهومين الدولة الفاشلة والدولة الهشة هما يعبران عن المعنى ذاته لأن التنمية الاقتصادية والفقر والعملية السياسية كلها مؤشرات مهمة نجدها ضمناً من مؤشرات الدولة الفاشلة. ويمكن التدليل على انهما يعبران عن المعنى ذاته من خلال إصدارات صندوق دعم السلام (Fund for peace) الذي اعتاد على اصدار تقاريره منذ العام 2005 وحتى عام 2014 تحت عنوان الدولة الفاشلة، الا انه استخدم مصطلح الدولة الهشة في تقريره الصادر لعام 2015، علما انه تضمن المؤشرات(12) نفسها في قياس فشل الدولة.

اما مفهوم الدولة المنهارة وهو من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم الدولة الفاشلة فهي تمثل المرحلة الاخيرة من مراحل فشل الدولة، على حد مفهوم روبرت روتبيرج الذي يرى بأنها العاجزة عن اداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن. لقد طور ويليام زراتمان هذ التعريف واضاف عليه عناصر ابرزها عدم فاعلية الحكومة المركزية وتأكل شرعيتها وتراجع سيطرتها الامنية على اقليمها وانتشار حالة عدم الاحترام للقانون وغياب للنظام[19].

حدد كليمون ثلاثة مراحل لانهيار الدولة، تميز كل منها درجة توافر اي من المتغيرات الاربعة (المتغير الاول البيئة الخارجية المتناقضة، والمتغير الثاني وجود ازمة اقتصادية حادة، والمتغير الثالث تعبئة المجموعات التقدمية ذات الهويات المتمايزة والمتغير الرابع غياب تدوير النخبة واستيعاب النخب الجديدة) وهي على النحو الاتي[20]:

1 – **المرحلة الاولى**: انتقال الدولة القوية المسيطرة على جزء كبير من اراضيها والقادرة على القيام بوظائفها ومحققةً للأمن بصفة دائمة الى وضع الدولة غير القوية في حال توفر اي من المتغيرات الاربعة، اذ يمكن ان تنشأ نتيجة متغير واحد مثل تحول البيئة الدولية من بيئة داعمة للدولة الى بيئة متدخلة في شؤونها وهذا بحد ذاته يكفي لزعزعة استقرار الدولة، ومثال ذلك يوغسلافيا، الصومال، لبنان.

2 – **المرحلة الثانية**: انتقال الدولة الى حالة

الازمة ويتطلب ذلك حدوث تفاعل متغيرين او ثلاثة على اقل تقدير، ويعد العامل الاقتصادي هو المتغير الرئيس في هذه المرحلة، ورغم اهمية هذا العامل الا انه غير كافي لتهديد بقاء الدولة القوية او لتعميق الازمة فهو يؤثر عندما يتفاعل مع متغيرات اخرى.

3 - **المرحلة الثالثة**:وهي مرحلة انهيار الدولة وتبدأ في حالة توافر المتغيرات الاربعة مجتمعةً، وهذا يؤدي الى سقوطها وانهيارها، فكل هذه المتغيرات هي شروط ضرورية وكافية لتحقيق الانهيار ومثل ذلك لبنان عندما دخلت في الحرب الاهلية من 1975 الى 1989 ويوغسلافيا في عام 1990.

المطلب الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة وتطبيقاتها على العراق

نحاول في هذا المطلب ان نبين وضع العراق من حيث الفشل او عدمه بالنسبة لبعض من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والباحثين، وعلى النحو الاتي:

1 - صندوق دعم السلام (Fund for peace)

يعد منظمة مستقلة غير حزبية تقدم تقريراً سنوياً عن الدول الفاشلة، وقد واضبت على نشره منذ عام 2005 وحتى الان، ويقيم تقريرها السنوي (178) دولة من دول العالم، تجمع البيانات المتعلقة بالدول من عشرات الآلاف من مصادر الاعلام الدولية والمحلية، المقروءة والمسموعة والمرئية والمقالات والمقابلات واعمال المسح واستطلاع الرأي الصادرة عن جهات محلية وعالمية، ناهيك عن الوثائق الحكومية والدراسات المستقلة التي تجريها بيوت الخبرة غير الحكومية والجامعات والتقارير الصادرة عن جهات مالية[21].

تقوم عملية حساب فشل الدولة بناءً على (12) مؤشراً مقسمين على المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية و السياسية والعسكرية (ملحق 1) وقسم التقرير وفق المؤشرات المعتمدة الدول على (11) قسم هي[22]:

1 –دول مستدامة جداً 2 – دول مستدامة 3 – دول عالية الاستقرار 4 – دول مستقرة جدا 5 – دول مستقرة 6 – دول ذات تحذير واطئ 7 – دول ذات تحذير 8 – دول ذات تحذير عالي 9 – دول في حالة انذار 10 – دول في حالة انذار عالي 11 – دول في حالة انذار عالي جداً

ويضع صندوق السلام درجات لكل مقياس تتراوح ما بين (0 – 10) درجة، ودرجة (الصفر) تدل على ان الدولة هي الاكثر استقراراً ودرجة(10) تعني الاقل استقراراً.

وعند امعان النظر في الجدول (1) يتضح ان العراق بقي منذ عام 2005 وهو العام الذي بدأ ينشر فيه تقرير الدول الفاشلة وحتى عام 2013 يقع ضمن الـ(10) دول الاكثر فشلاً على مستوى العالم، اذ استحوذ على المرتبة الثانية في عام 2007 بعد ان كان في المرتبة الرابعة لعامي 2005 و2006، ثم واصل ارتفاعه منذ عام 2008 الذي حل فيه في المرتبة الخامسة وصولاً الى المرتبة التاسعة في عامي 2011 و2012 وبعدها شهد تحسناً طفيفاً بعد ان استحوذ على

المرتبتين الحادي عشر والثالثة عشر خلال العامين 2013 و2014، في حين تراجع الى المرتبة الثانية عشر في عام 2015.

يبدو ان بقاء ترتيب العراق في سلم الدول الفاشلة يعني انه يعاني من أخفاقا واضحاً في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية، وان التطور الحاصل هو في الواقع ضئيل ولا يعكس وجود دولة على ارض الواقع بسبب كثرة المشاكل المتراكمة التي يعاني منها العراق على مدى عقود.

اما اذا جئنا على مستوى المؤشرات المعتمدة في تصنيف الدول الفاشلة خلال المدة 2005 – 2015 يتضح من الجدول (2) ان هناك مؤشرات اخذت الدرجة (10) يعني الاقل استقراراً مثل المؤشر العاشر الاجهزة الامنية والشيء نفسه بالنسبة للمؤشرين الثالث الانتقال الجماعي والثاني عشر تدخل الدول الاجنبية اللذان اخذا الدرجة نفسها خلال المدة ذاتها.وايضاً يتبين من الجدول نفسه ان جميع المؤشرات تراوحت درجاتها ما بين (6.9 – 10) درجة وهذا بحد ذاته يؤشر على ان العراق لم يحرز تقدماً بالاتجاه نحو الاستقرار اطلاقاً بل يصنف حاليا بأنه من ضمن الدول ذات الاستنفار (الحذرة) العالي.

جدول (1) تسلسل العراق ورصيده بالنسبة لعشرة دول فاشلة وفق مؤشرات صندوق دعم السلام للمدة (2005 2015 –)

الدولة	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر
العراق	4	103.2	4	109	2	111.4	5	110.6	6	108.6	7	92.2	9	104.8	9	104.3	11	103.9	13	102.2	12	104.5
السودان	3	106	1	112.3	1	113.7	2	113	3	112.4	3	111.8	3	108.7	3	109.4	3	111	5	110.1	4	110.8
الكونغو	2	105.3	2	110.1	8	105.5	6	106.7	5	108.7	5	109.9	4	108.2	2	111.2	2	111.9	4	110.2	5	109.7
كوت ديفوار	1	106	3	109.2	7	107.3	8	104.6	11	102.5	12	101.2	7	102.8	11	103.6	12	103.5	14	101.7	15	100
زمبابو	15	94.9	5	108.9	4	110.1	3	112.5	2	114	4	110.2	9	104.8	5	106.3	10	105.2	11	102.8	16	100
تشاد	7	100.9	6	105.9	5	108.8	4	110.9	4	112.2	11	101.6	2	110.3	4	107.6	5	109	6	108.7	6	108.4
الصومال	5	102.3	7	105.9	3	111.1	1	114.2	1	114.7	1	114.3	1	113.4	1	114.9	1	113.9	2	112.6	2	114
هايتي	10	99.2	8	104.6	12	100.9	14	99.3	12	101.8	11	101.6	5	108	7	104.9	8	105.8	9	104.3	11	104.5
باكستان	34	89.4	9	103.1	13	100.1	9	103.8	10	104.1	10	102.5	12	102.3	13	101.6	13	102.9	10	103	13	102.9
افغانستان	11	99	10	99.8	8	102.3	7	105.4	7	108.2	6	109.3	7	107.5	6	106	7	106.7	7	106.5	8	107.9

ت تعني التسلسل الدولة ر تعني رصيد الدولة

Source: The Fund For Peace ،Fragile States Indexs، Washington ، Different years.

جدول (2) درجة العراق بالنسبة لمؤشرات صندوق دعم السلام لقياس فشل الدول للمدة (2005 2015 –)

السنة	المؤشر (1)	المؤشر (2)	المؤشر (3)	المؤشر (4)	المؤشر (5)	المؤشر (6)	المؤشر (7)	المؤشر (8)	المؤشر (9)	المؤشر (10)	المؤشر (11)	المؤشر (12)
2005	8	9.4	8.3	6.3	8.7	8.2	8.8	8.9	8.2	8.4	10	10
2006	8.9	8.3	9.8	9.1	8.7	8.2	8.5	8.3	9.7	9.8	9.7	10
2007	9	9	10	9.5	8.5	8	9.4	8.5	9.7	10	9.8	10
2008	9	9	9.8	9.3	8.5	7.8	9.4	8.5	9.6	9.9	9.8	10
2009	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9	8.4	9.3	9.7	9.6	10
2010	8.5	8.7	9.3	9.3	8.8	7.6	9	8.4	9.1	9.5	9.6	9.5
2011	8.3	9	9	8.9	9	7	7.8	8	8.6	9.5	9.6	9.3
2012	8	8.5	9.7	8.6	8.7	7.7	8.4	7.8	8.3	9.9	9.6	9
2013	8.3	8.8	10	8.3	8.4	7.3	8.6	7.6	8.6	10	9.6	8.5
2014	8	8.5	10	8	8.1	7	8.7	7.7	8.7	10	9.6	7.9
2015	8.2	8.9	10	8.1	7.8	6.9	9.2	7.5	8.9	10	9.6	9.4

Source: The Fund For Peace ،Fragile States Indexs، Washington ، Different years.

2 - البنك الدولي

هو احدى الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة التي تعنى بالتنمية وقد بدأ نشاطه بعد الحرب العالية الثانية من خلال اعمار قارة اوربا، وقد تحول البنك من نشاطه المتركز على الاعمار عقب الحروب والكوارث الطبيعية والطوارئ الانسانية الى التركيز على التخفيف من حدة الفقر كهدف موسع لجميع اعماله، والسعي الحثيث نحو تحقيق الاهداف الانمائية الالفية التي تمت الموافقة عليها من جانب اعضاء الامم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تخفيف مستدام لحدة الفقر[23].

للبنك الدولي تصنيفاً خاصاً بفشل الحكم في الدول ويقوم على ستة مؤشرات مهمة هي[24]:

1 – مسائلة الحكم (Voice and Accountability)

2 – الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)

3 – فعالية الحكم (Governance Effectiveness)

4 – جودة التنظيم (Regulatory Quality)

5 – حكم القانون (Rule of Low)

6 – السيطرة على الفساد (Control of Corruption)

وقد وضعت لكل مؤشر من المؤشرات الستة اعلاه نتيجة للحكم تتراوح ما بين (-2.05 – 2.5 +) ونسبة مئوية تتراوح ما بين (0 100-)

وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل على نجاح الدولة واقترابها من الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

وتبعاً لهذا التصنيف يعد نظام الحكم في العراق فاشلاً جدول (3)، اذ لم تتعد النسبة المئوية للمؤشر الاول مسائلة الحكم للمدة 2005 2014- (18 %) ولم تصل نتيجة الحكم الصفر اطلاقا طوال المدة المذكورة.

اما المؤشر الثاني الاستقرار السياسي وغياب العنف، فيشير وبكل وضوح الى ان العراق في حالة سيئة، اذ لم تتعد النسبة المئوية (9%) للمدة المذكورة اعلاه، اما نتيجة الحكم فهي اقتربت من(-2.5) وفي بعض السنوات تجاوزتها كما في السنوات 2005، 2006، 2007 وهي السنوات التي امتازت بعدم الاستقرار وانهيار كامل للأمن.

جدول (3) درجة العراق بالنسبة لمؤشرات البنك الدولي لقياس فشل الدول للمدة (2005 2014-)

المؤشر الاول: مسائلة الحكم (Voice and Accountability)										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	1.40-	1.40-	1.23-	1.20-	1.10-	1.05-	1.14-	1.12-	1.10-	1.21-
النسبة المئوية	9.13	9.13	12.50	14.42	15.64	17.54	14.08	16.11	16.59	13.79
المؤشر الثاني: الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	2.72-	2.82-	2.79-	2.48-	2.18-	2.25-	1.84-	1.93-	2.01-	2.47-
النسبة المئوية	0.48	0	0.48	1.43	2.37	2.35	4.24	4.73	4.26	2.42
المؤشر الثالث: فعالية الحكم (Governance Effectiveness)										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	1.66-	1.77-	1.59-	1.26-	1.20-	1.22-	1.15-	1.11-	1.08-	1.13-
النسبة المئوية	0.98	0.49	2.91	8.74	9.09	9.09	10.43	13.40	13.88	13.94
المؤشر الرابع: جودة التنظيم (Regulatory Quality)										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	1.51-	1.40-	1.32-	1.15-	1.01-	1.05-	1.09-	1.27-	1.26-	1.25-
النسبة المئوية	5.39	6.86	7.28	13.11	16.75	15.79	13.27	9.57	9.57	9.13

المؤشر الخامس: حكم القانون (Rule of Low)										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	1.77-	1.79-	1.92-	1.84-	1.77-	1.62-	1.51-	1.50-	1.47-	1.36-
النسبة المئوية	0.48	0.96	0.96	0.96	1.42	1.90	2.35	2.84	3.79	5.77
المؤشر السادس: السيطرة على الفساد ((Control of Corruption										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الحكم	1.46-	1.56-	1.58-	1.57-	1.39-	1.31-	1.21-	1.24-	1.25-	1.34-
النسبة المئوية	1.95	1.46	1.46	1.46	2.87	4.29	7.58	7.66	7.18	5.77

- نسبة الحكم تتراوح مابين(-2.5 – +2.5)
- النسبة المئوية تتراوح ما بيم (0 – 100)

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports Source:

ولا يختلف المؤشر الثالث فعالية الحكم عن المؤشرين السابقين، تشير نتيجة الحكم الى ابتعادها الواضح عن (2.5) واقترابها من (2.5 -)مما يعني عدم فعالية نشاط الحكومة، ان لم يكن عجزها وبالتالي فهي لم تحرز الا (13.94 %) كحد اعلى خلال عام 2014.

يكاد يكون الحديث متشابها لما قيل عن المؤشرات السابقة بخصوص المؤشر الرابع جودة التنظيم، اذ بلغت النسبة المئوية له كأعلى (16.75 %)لعام2009 وانخفاضها بشكل تدريجي وصولا الى عام 2014 الذي بلغ فيه (9.13%)، وهذا ما انعكس على نتيجة الحكم التي لم تصل الى الصفر.

يتبين ان المؤشر الخامس حكم القانون يشير الى غياب القانون في العراق طوال المدة المذكورة، وهذا يمكن ملاحظته من انخفاض نسبة هذا المؤشر التي لم تتعد (6%) في احسن حالاته مع انخفاض واضح في نتيجة الحكم.

اما المؤشر السادس السيطرة على الفساد فيبدو من بياناته ان العراق طوال المدة المذكورة يعاني من آفة الفساد الذي لم تستطع الحكومات المتعاقبة من القضاء عليه او على الاقل الحد منه،

ولذلك كانت النسبة المئوية لهذا المؤشر منخفضة ولم تتعد (9%) مع انخفاض في طبيعة نتيجة الحكم.

دليل ضعف الدولة في العالم النامي

(Index of State Weakness in the Developing World)

وهو للباحثين سوزان و.رايس (Susan E.Rice) وستيوارت باتريك (Stewart Patrick)، وقد اعتمدا فيه على اربعة مؤشرات رئيسة هي الاقتصادية والسياسية والامنية والرفاه الاجتماعي ويندرج تحت هذه المؤشرات (20) مؤشراً ثانوياً لعدد من الدول بلغ (141). ان الدرجة (صفر) في هذا الدليل تمثل الدرجة الأسوء والدرجة(100) تمثل الدرجة الأفضل او الأحسن، وقد تبين من هذا الدليل ان العراق احرز المرتبة الرابعة لعام 2006، تسبقه الصومال وافغانستان والكونغو الديمقراطية على المراتب الثلاثة الاولى(25)، جدول (4).

جدول (4) درجة العراق بالنسبة لمؤشرات دليل الدول الضعيفة في العالم النامي لقياس فشل الدول لعام 2006

المؤشرات الاقتصادية	الدرجة	المؤشرات السياسية	الدرجة
الدخل القومي للفرد الواحد	0.95	فعالية الحكم	1.44
نمو الناتج المحلي	2.98	حكم القانون	1.58
عدم المساواة في الدخل	-	مسائلة الحكم	2.11
التضخم المالي	-	السيطرة على الفساد	1.20
الجودة التنظيمية	3.02	الحرية	2.50
المؤشرات الامنية	الدرجة	مؤشرات الرفاه الاجتماعي	الدرجة
شدة الصراع	1.84	معدل وفيات الاطفال	5.71
أجمالي انتهاكات حقوق الانسان	0	فرص الحصول على المياه والصرف الصحي	7.58
الأراضي المتأثرة بالصراع	3.60	نقص التغذية	-
حدوث الانقلابات	100	الذين اكملوا المدرسة الابتدائية	6.68
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0	متوسط العمر المتوقع	-

Source:Susan E. Rice ،Stewart Patrick ،Index of State Weakness in the Developing World ،the Brookings Institution ،Washington ،2008 ،p.43.

المطلب الثالث: الاسباب الجغرافية السياسية لفشل الدولة في العراق

يتبين من العرض السابق ان العراق يصنف من الدول الفاشلة بكل المعايير الموضوعة، اي ان الدولة فشلت في القيام بواجباتها، ورجحان قوى الطرد على حساب كفة قوى الجذب لذا فان الامر يتطلب منا سبر اغوار هذا الفشل، حتى يتسنى لنا وضع الحلول التي يمكن من خلالها تعزيز قوة الدولة وجعلها مؤديةً لواجباتها بما يخدم وحدتها واستقلالها. وعليه سوف نخوض بالأسباب المؤدية له وعلى النحو الاتي:

1 – لم تكن فكرة نشأة الدولة العراقية محلية الصنع، وإنما جيء بها من الخارج على ايدي الاحتلال البريطاني للعراق، وعلى هذا الاساس جاء الاخير بالأمير فيصل من خارج العراق وتوج ملكاً على العراق في 23/اب 1921 وبرعاية بريطانية محضة[26]. فمن وجهة نظر الجغرافيين السياسيين يمثل ذلك اساس المشاكل التي تعرضت لها الدولة في العراق لاحقاً لعدم ايمان الشعب بفكرة الدولة التي تقوم على الاهداف التي يعتنقها الشعب ويتطلعون بها لدولتهم، التي تغذي الولاء للدولة والوطن، فهي اساس الوحدة داخل الدولة والحبل الماسك لذلك، بمعنى اخر تمثل الحبل السري الذي يربط السكان بالدولة ويحفظ بقائها وحياتها[27].

2 – لقد ترتب على غياب فكرة الدولة سلبيات كثيرة خلال العهد الملكي وما هي الا مؤشراً من مؤشرات الفشل، منها تدخل الحكومات في الانتخابات والافراط في تغيير الوزارات وتكرار اشخاصها وتزايد التوجه نحو تعطيل الدستور وفرض الاحكام العرفية كما شهدت الحقبة الملكية تأليف (59) وزارة وبضمنها الحكومة المؤقتة وبواقع (233) يوم كمتوسط عمر الوزارة الواحدة وبلغت الايام التي فرضت فيها الاحكام العرفية (3992) يوما من جملة (10267) يوماً للمدة (14/9/1924 ولغاية 1/11/1952) وهكذا فأن قصر عمر الوزارات العراقية في هذه المرحلة وتناوب عدد محدود من النخب السياسية على إشغالها والاكثار من حل المجالس النيابية، كل هذه مؤشرات جسدت المشاكل التي عاصرت مرحلة بناء الدولة الفتية في تلك المرحلة، ناهيك عن تردي الحالة الاقتصادية المتمثلة بحالة البؤس التي عمت جميع السكان بسبب سيطرة المشايخ والاحتكارات وغياب تكافؤ الفرص[28].

3 – مهدت هذه المشاكل مجتمعةً للإطاحة بالنظام الملكي في ثورة 14/تموز 1958 والمجيء بالنظام الجمهوري على يد الزعيم عبد الكريم قاسم، وعلى الرغم من الجوانب الايجابية التي تحققت في عهده مقارنةً بالعهد الملكي مثل تحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الغربي واسترداد حقوق الشعب في ثرواته بما فيها النفط فضلاً عن حل الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن الذي عقد في شباط من عام 1958، واقامة علاقات استراتيجية مع الصين والاتحاد السوفيتي وتبني سياسية خارجية مستقلة عن

بريطانيا والدول الغربية[29]. الا ان الاندماج المجتمعي لم يتحقق في العراق على الرغم من كل المحاولات المبذولة من قبل الرئيس عبد الكريم قاسم، وقد تمثل ذلك بمشكلة الاكراد التي شكلت العائق الاكثر بروزاً امام ظهور شعور متماسك بالوحدة الوطنية عام 1961 وما بعده، ناهيك عن ما شهده المجتمع العراقي من ايقاضاً للدين المسيس الذي زاد من حدة التقسيم الطائفي الذي عد من اكثر المواريث خطورةً من خلال التنافس – الذي استمر حتى يومنا هذا – بين الانظمة العلمانية المتعاقبة والمؤسسة الدينية الشيعية لكسب عقول وقلوب الشيعة [30].

4 – لا تختلف المرحلة التي تلت الاطاحة بالرئيس عبد الكريم قاسم في 8/ شباط 1963 عن سابقتها من كثرة السلبيات ورجحانها على الايجابيات، فلا وجود اعتراف دستوري بكامل الحقوق والحريات وحتى وان وجدت في بعض المواد فهي خجولة جداً مثل حرية الرأي والاجتماع، غير ان الواقع السياسي كان يتناقض تماماً مع ذلك من قمع للرأي والاجتماع فضلاً عن منح رئيس الجمهورية صلاحيات تعيين اعضاء مجلس الامة. وعليه فأن غياب التمثيل المؤسساتي للمصالح السياسية والاقتصادية جعلت من غير الممكن القول بأن النظام كان ديمقراطياً[31].

5 – يمكن القول ان النظام السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 وحتى 17/ تموز 1968 فشل في تحقيق الاستقرار السياسي الذي هو بالأساس مفتاحاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومثلما فشل النظام الملكي في انشاء هوية يشترك فيها جميع العراقيين على الوانهم ومشاربهم، فشل النظام الجمهوري في تحقيق ذلك بعد عقد من الزمن.

6 – ما ان آلت الامور الى حزب البعث العربي الاشتراكي بعد انقلابه العسكري في 17/ تموز 1968 ولغاية 9/ نيسان 2003 حتى دخل العراق مرحلة حرجة في تاريخه الحديث، فأستخدام المحاكمات الصورية والمليشيات المدنية التي يرعاها والحرس الجمهوري في التضيق على الشعب وبشكل كامل، فكان ذلك اشبه بالصراع الدارويني من اجل البقاء ولغرض تحقيق ذلك اعتمد النظام الحاكم درجة القهر من اجل البقاء لأطول فترة ممكنة[32]. ويمكن توصيف ابرز ما تميزت به فترة حكم البعث في العراق بالاتي:

أ – في ظل نظام الحزب الواحد هبطت الدولة من الاعلى لتسيطر على المجتمع وتبدأ بتعديل تحولاته لصالح بقائها واستمرارها كقوة مادية واخلاقية، وقد جرت في هذا السياق عملية فريدة في تحولات الجمهورية المتسيدة لتحل الدولة محل الامة، وعلى العكس من كل المتقدمة لم تكن الدولة جزءً من المجتمع.

ب – في سبعينيات القرن المنصرم برزت اطروحة الحزب القائد وتعممت على جميع مفاصل الدولة واصبح امراً واقعاً لا يقاوم، ناهيك عن تداخل

منظمات الحزب بالمنظمات العسكرية والادارية والامنية في حلقات مترابطة تنفتح احدها على الاخرى بعين الشك والريب[33].

ت – عدم الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيمنة الكاملة على السلطة الرابعة المتمثلة بأجهزة الاعلام ومنها الصحافة والتلفزيون و دور النشر.

ث – نظراً لغياب العقلانية في اتخاذ القرارات السياسية كثرت الحروب التي قادها صانع القرار في تلك الفترة التي كان لها تأثيرات سلبية على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فكان من نتائجها تحول المجتمع الى مجتمع فاقد للحياة في الداخل[34].

ج – لا يغيب عن البال ما تعرض اليه الشعب العراقي من سنين عجاف بعد عام1990 وحتى عام 2003 جراء فرض الحصار الاقتصادي عليه، فكان هو المتضرر الوحيد من ذلك وليس النظام، والى الان ما تزال اثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية حاضرة وبقوة.

7 – يمكن القول ان النظام السياسي في العراق ساهم في اسقاط نفسه بنفسه بسبب الفشل الواضح في سياسته الداخلية والخارجية التي لم يجن منها الا الرفض والعداوة من الداخل والخارج، لتكون النهاية على يد الولايات المتحدة الامريكية متذرعةً بذرائع عدة لا نريد الخوض فيها حتى تبقى بوصلة البحث متجهة نحو هدف البحث. ولعل الذريعة المهمة من بينها اقامة نظام ديمقراطي يقوم على انقاض النظام السابق يكون انموذجاً يحتذى به في الشرق الاوسط.ان هذا الامر اثار حفيظة الدول المجاورة ذات الانظمة السياسية الشمولية كونها ستكون الهدف التالي للعراق، ومن ثم سعت هذه الدول بكل ما اوتيت من قوة لافشال المخطط الامريكي في العراق والتدخل في شؤونه عبر اجنداتها، وهذا بحد ذاته ابرز مظاهر الدولة الفاشلة.

8 – المهم في الامر ان ثمة تحولاً ديمقراطياً حدث في العراق بعد عام 2003، وهو بخلاف التحول التدريجي او ما يسمى بسياسات العلاج التدريجي بمعنى ان تقوم الدولة التي تتبع نظام شمولي مركزي بإجراءات سياسية طويلة المدى من خلالها يمكن الوصول الى النظام الديمقراطي، وهذا ما يعرف بالتحول الديمقراطي الايجابي، الا ان ما حدث في العراق هو التغيير السلبي اوبما يعرف بالصدمة السياسية، وهو عبارة عن تحول سياسي مفاجئ، وينشأ جراء تغيير من الداخل – على شكل انقلاب عسكري او ثورة – او خارجي تدخل أجنبي او احتلال والخضوع للاستبداد الفردي[35].ولعل ما حدث في العراق من تغيير كان بفعل الاحتلال الامريكي الذي اثر وبشكل واضح في المشهد السياسي العراقي، فعلى الرغم مما ادى اليه من محو الدولة وتفككها وتحطيم بناها وهياكلها ومرتكزاتها فقد ظهرت مباشرةً نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ونشر الفوضى وحرمان البلد من كوادره الكفوءة

وانشأ الاحتلال طبقة جديدة من المتعاونين الذين يخدمون اهدافه، فضلاً عن ظهور نمط جديد من الاختلالات البنيوية في المجتمع العراق وظهور الاصطفافات الدينية والمذهبية والقومية بكل قوة التي ارتبطت عضوياً بالأحتلال ناهيك عن ما تعرضت له البلاد الى اكبر علمية نهب علني في التاريخ التي بدأت قوات الاحتلال بالاعداد لها بمشاركة بعض التعاونين معها[36].

9 – ما من شك ان العراق شهد بعد عام 2003 – على الرغم من تداعيات الاحتلال – توجهاً واضحا نحو اقامة نظام سياسي ديمقراطي تحكمه اجراءات تعبر عن التزامه بعدد من المبادئ الديمقراطية التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية تضمن مشاركة الشعب في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من انظمة الحكم الاخرى[37]. وبالفعل تمكن العراقيين من تثبيت ركائز النظام السياسي الديمقراطي بدعم امريكي واضح تمثلت بالدستور الدائم الذي صوت عليه الشعب في عام 2005 وظهور عدد كبير من الاحزاب السياسية التي شاركت في العملية السياسية، واجراء الانتخابات النيابية بأوقاتها المحددة دستورياً، فضلاً عن التداول السلمي للسلطة والضمانات الدستورية التي كفلت الحريات العامة والحقوق التي يتمتع بها العراقيين.

10 – منذ تشكيل اول حكومة عراقية في عام 2005 عانى العراق من ازمات متعددة توزعت على ثلاثة محاور هي ازمة التشكيل وأزمة الأداء وأزمة التفاعل الداخلي، فبالنسبة لازمة التشكيل فتعني ان الانتخابات التي جرت لم تسهم في تشكيل الحكومات بشكل سلس اما ازمتي الاداء والتفاعل فهما من وحي الازمات البنيوية التي انجبت الكثير من التحديات التي تمثل اولويات الامن الوطني ولم يتوافر لها اجماع وطني من قبل كل الفرقاء السياسيين مما منح القوى المعارضة للعملية السياسية ان تجد لها مساحة للفعل والتأثير في الداخل مستغلة في ذلك غياب الاداء الحكومي كما ان القوى التي اعتمدت العنف والارهاب نشطت في عملياتها في ظل الانقسام الحكومي وعدم وجود استراتيجية متفق عليها لمحاربة الارهاب، الى جانب ذلك التعارض في التوجهات السياسية للكتل التي انقسمت ما بين علمانية واسلامية فضلاً عن الاختلاف الطائفي ما بين سني وشيعي وافتراق مصادر التأثير الخارجي الذي يتلقاه كل طرف سياسي كل هذا ادى الى توليد ازمة وانعدام الثقة و زاد المشهد السياسي غموضاً وضبابية (38).

11 – تمخض عن العوامل او الاسباب اعلاه الى جانب التدخل الامريكي في شؤون الدولة بشكل سافر ان اوجدت دولة ضعيفة وهشة تصنف على انها فاشلة وابرز مظاهر الفشل تمثلت بالاتي:

أ – الفشل في تحقيق الاندماج المجتمعي وتتعرض له كل الدول الساعية الى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة الحكم الشمولي، ان التعددية الاثنية والسياسية في العراق جعلت من التعاطي مع

هذا الموضوع ان يتحول الى ازمة بنيوية في هيكلية النظام السياسي، فبدلاً من ان تستند الى اطار تناغمي وقواعد مقبولة للعبة قامت على مباراة (صفرية) تلغي الاخر ولا تقبل بأي منطق توافقي، اذ تحولت هذه التعددية الاثنية الى محفز للصراع ولاسيما عندما ارتبطت بالشعور بـ (المظلومية التاريخية)من بعض الاطراف ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من قبل اطراف اخرى، مما يعني ان للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية تأثيرا اعمق في التعبئة الاجتماعية وخصوصاً في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الامة او الدولة القومية بمفهومها الحداثوي[39].

ب – فشل الدولة الواضح في الجانب الامني وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار، وما العمليات الارهابية التي تتعرض لها المدن العراقية الا دليلا على ذلك، فقد تمخض عن ذلك الاسلوب ارتفاع عدد الشهداء ففي عام 2010 كان عددهم (3254) شهيداً[40]، في حين بلغ عددهم في عام 2012 (3101) شهيداً[41]. رافق ذلك موجة من التهجير القسري من العاصمة بغداد و المحافظات الواقعة شمالها، وقد بلغ عدد العوائل النازحة في عام 2010 (198574)عائلة[42]، مقابل (150324) عائلة لعام 2012[43].

ازداد الامر تعقيداً بعد ان استطاعت التنظيمات الارهابية بالسيطرة على محافظة الموصل في 10/6/2014 وما تلاها من سقوط محافظات اخرى مثل الانبار وصلاح الدين واقامة دولتها الاسلامية والسبب الحقيقي وراء هذه الاحداث الاخيرة هو البناء غير الصحيح للقوات الامنية سواء قبل عام 2003 او بعده، ولعل اخطر ما حدث بعد عام 2003 هو دمج المليشيات في الجيش وتسابق الاحزاب السياسية والتكتلات العشائرية والطائفية والمذهبية في تقديم اسماء مناصريها وبذلك سحقت من البداية الغاية من موجود جيش وطني يدافع عن الدولة. الى جانب ذلك استخدام الجيش خارج مهمته الاساسية من خلال من خلال انتشاره على مساحة العراق بالكامل لأغراض الامن الداخلي وهذا الواجب خارج مهمته الاساسية، عكس تشيكله بهذه الصيغة واشتغاله بالامن الداخلي مصلحة المحتل الذي كان يبحث عن دليل لنجاحه في تحقيق الاستقرار، و كذلك اختلال العراق العلاقة بين الجيش والشعب الامر الذي ادى الى انهيار التعاطف والاتصال بينهما وذلك لأبتعاد الجيش عن دوره في حماية الحدود[44].

ت – شمل فشل الدولة في العراق الجانب الاقتصادي، اذ لم تستطع الدولة من حلها منها ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الدخول لشرائح واسعة من المجتمع وانخفاض الاستثمار ومحدودية الصادرات غير النفطية والاعتماد على الانفاق الحكومي وعلى الايرادات النفطية في تلبية معظم ما تحتاجه الدولة، وفوق كل ذلك الفساد المالي والاداري اللذان كانا سبباً اساسياً في عدم تحقيق نمو اقتصادي ملموس وقد تسبب في ذلك تدني في مستويات تنفيذ البرنامج التي نفذتها الحكومة[45]. ولا يغيب عن البال

القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الاستثمار والاستهلاك مما جعل العملية التنموية في العراق بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين الحياة[46]. ولتدليل اكثر على فشل الدولة في الجانب الاقتصادي ما بينه تقرير منظمة الشفافية الدولية عن مدركات الفساد لعام 2015 ان العراق يتذيل القائمة، اذ حصل على المرتبة (161) من اصل (167) دولة شملها التقرير[47].

ث – ان كثرة الاحزاب الساسية في العراق بعد عام 2003 ساهم وبشكل فعال في اضعاف الدولة العراقية لكون معظم سياسة الاحزاب تفتقر الى التجربة، وذات سياسة مداهنة ومصانعة لأنها تتكون في الغالب من تحالف احزاب وجماعات دينية وقومية وافراد مستقلين غير منسجمين وغير متقاربين لا في البرامج ولا في الايديولوجيات ولا في المصالح، فضلاً عن ذلك سعت الاحزاب العراقية الى توظيف الاستقطاب الطائفي وترسيخه كجزء من حملاتها الانتخابية وقد ظهر ذلك جلياً في نتائج الانتخابات وما تلاها[48].

ج – لم تسلم سياسة العراق الخارجية من الفشل وتحديدا بعد عام 2003 لكون شكل العملية السياسية القائمة في العراق تقوم اعلى اساس مبدأ التوافق مما افرز جملة من الاشكالات القت بظلالها على طبيعة سياسته الخارجية واطرها العامة وتوجهات عملها، فمشكلة تداخل الاختصاصات تعد من اهم معوقات الاداء السياسي، لذلك نلاحظ هناك الكثير من التقاطعات التي ادت بالنتيجة الى مواقف متعارضة بين الاطراف السياسية وبين السلطات التي تمارس الاختصاصات، وقد ترتب على ذلك ارتباك في الخطاب السياسي لصانع القرار وضعف تأثيره[49].

ح – ثمة اشكالية تعترض اداء السياسية الخارجية وتمثل احد ابرز مظاهر الفشل للدولة العراقية، وهي ان الدبلوماسية العراقية ما تزال بعيدة عن ادارة ملفات العلاقات الخارجية بكفاءة عالية رغم بعض النجاحات الخجولة، الى جانب عدم جديتها في كيفية التعامل في قضايا سابقة تقع ضمن السيادة العراقية ومصالحها الاساسية، فلم تكن هناك امكانية لملاحقة افعال الدول العربية والاقليمية المجاورة والدفاع عن مصالح العراق بمشاريع تنموية إستراتيجية ترتبط بالامن الوطني العراقي ارتباطاً كبيراً من مثل قضايا الحدود والمياه والموارد الطبيعية وبناء المفاعلات النووية بالقرب من الحدود العراقية والتجاوز على الحدود واخضاعها للمتابعة والتحليل واستباق المواقف[50]. ومعنى ذلك لم تكن السياسة الخارجية موفقة في ادارة العلاقات والازمات التي تواجهها على المستوى الخارجي والسبب في ذلك فشل الدولة في السياسة الداخلية التي تمثل المرآة العاكسة للساسة الخارجية.

المطلب الرابع: الرؤية الجغرافية السياسية لإنقاذ العراق من الفشل

لما كان العراق كدولة يعاني من مشاكل كثيرة وصلت به الى حد الفشل فأن الامر يتطلب منا ان نضع حلولاً تمثل مخرجا لكل ما يعانيه، ويمكن ان تسهم في تفعيل قوى الجذب وجعلها هي الراجحة على قوى الطرد حتى يتمكن العراق من العودة الى موقعه الطبيعي في المنطقة، وتتمثل هذه:

1 - على المستوى الداخلي

ثمة حلولاً ينبغي ان تقوم بها الدولة على المستوى الداخلي وان نجاحها في تأديتها سوف يعزز ويقوي اللحمة بينها وبين الشعب وتصبح في مأمن من الداخل وهذا كفيل بأن يجعلها تؤدي وظائفها على الوجه الاكمل و يجنبها الوقوع في المحذور وهو التفكك والتشتت لا سامح الله وهي:

أ – الاستفادة من الثروات الطبيعية التي يمتلكها العراق ولاسيما النفط والغاز في تحقيق التنمية المكانية من خلال وضع استراتيجية شاملة تدرس كل ما تحتاجه الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بحيث تردم الفجوة الحاصلة بين محافظة واخرى.

ب – تنمية الطاقة البشرية التي تشوه تركيبها ليس فقط من منطلق التدمير وانما من ناحية تقويض العلاقات الاجتماعية للشعب العراقي والعلاقة بين المجتمع والدولة وكذلك العلاقة بين الافراد بمختلف شرائحهم، وان مثل هذه التنمية تمثل القاعدة الاساسية لتقويم الاسس السياسية والاجتماعية وبما يعمل على تكافؤ الفرص في تعامل الافراد ضمن نطاق العمل والانتاج[51].

ت – لما كانت ازمة الهوية في العراق – هي ازمة مصطنعة – هي ازمة تعددية وتفاهم وتواصل وحوار بمعنى هي ازمة ديمقراطية فأن الامر يتطلب اعادة الاعتبار الى الانسان العراقي ومنحه الثقة بنفسه من خلال اعادة بناء النسيج الاجتماعي والعائلي الذي يسهم في إعادة أنتاج الهوية وجعلها وعياً جمعياً يعتز بالتراب والثقافة والتاريخ واقامة ثقافة عراقية موحدة تتشارك فيها كل الثقافات الاخرى (52).

ث – حظي دستور العراق لعام 2005 بتصويت شعبي ليكون بذلك الاول من نوعه منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام 2003، وبالرغم مم الايجابيات التي تضمنها الدستور الا انه ما يزال يحتوي على مواد دستورية فيها الكثير من الإشكالات والعقبات التي هي محل اعتراض من بعض القوى المشاركة في العملية السياسية، على سبيل المثال لا الحصر مثل المواد (114، 115، 121) وغيرها، فأن الامر يتطلب الاستفادة من المادة 142 من الدستور التي ترى بضرورة تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها القيام بالإصلاحات الدستورية.

ج – تفعيل دور السلطة القضائية التي تمثل احد اركان النظام السياسي في العراق وايصال الاشخاص النزيهين والكفوئين اليها وجعلها بعيدة عن كل انواع المحاصصة، والسعي لجعلها اليد الضاربة للقضاء على الفساد الذي اضعف من قوة الدولة في الداخل والخارج.

ح – استكمال تحرير المحافظات العراقية التي وقعت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية داعش ووضع استراتيجية شاملة يكون التركيز فيها على قضيتين مهمتين الاولى اعادة العوائل المهجرة والنازحة الى مناطق سكناهم وانهاء معاناتهم وتعويضهم عما فقدوه، والثانية اعادة اعمار هذه المحافظات بالسرعة الممكنة وتوفير كل ما يحتاجه المواطن فيها من خدمات.

خ – اعادة هيكلة بناء القوات الامنية (الشرطة والجيش) على اسس وطنية بعيدة كل البعد عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وضرورة ضم مقاتلي الحشد الشعبي الى القوات الأمنية والاستفادة من خبراتهم ومن الروح القتالية التي يتمتعون فيها، وجعل السلاح محصوراً بيد الدولة حصراً.

د – تحسين الأداء الاقتصادي للدولة من خلال الاستفادة من المقومات البشرية والاقتصادية التي يتمتع بها العراق واللتان يمثلان القاعدة الأساسية لنمو الأنشطة الانتاجية والخدمية، الى جانب استثمار العوائد النفطية في تصحيح التشوهات التي يعاني منها الناتج المحلي المتمثلة بالاعتماد على القطاع النفطي حصراً، هذا من جهة والقضاء على البطالة من خلال تشغيل الطاقات الشابة ولاسيما الخريجين واصحاب الشهادات بحسب تخصصاتهم.

2 - على المستوى الخارجي

لغرض تأدية الدولة لوظائفها على المستوى الخارجي وبما يحقق لها الهيبة والاحترام من قبل الدول الاخرى، وتزداد مقبوليتها في الخارج ويعزز من مكانتها في نفوس ابنائها ويجعلهم اكثر تمسكا بها، يتطلب القيام بجملة من الحلول التي تساعد في انقاذها من الفشل وهي:

أ – فرض هيبة الدولة العراقية على كل شبر من ارض الوطن وحماية مياهه وأجواءه وعدم السماح بأي اعتداء خارجي ووقف التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.

ب – التوجه نحو بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار تقوم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وتقوية علاقات مع القوى الدولية الكبرى بما يعيد العراق الى الساحة الدولية بفاعلية كبيرة، وتفعيل مشاركته في المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان والحريات والديمقراطية ودمج الاقتصاد العراقي بمنظومة الاقتصاد العالمي من خلال بناء الاقتصاد المعرفي والتكنولوجي، فضلاً عن اغراء الدول الكبرى بالاستثمارات في العراق من اجل ربط مصالحها به لكي يتمكن من تحقيق مطالب من هذه الدول تعجل بعودة العراق الى المكانة الدولية التي يستحقها[53].

النتائج

من خلال سير البحث توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات ابرزها هي:

1 – تعد الدولة تنظيماً سياسياً واجتماعياً يتطلب وجودها السكان والإقليم والسلطة والسيادة والاعتراف الدولي، وهي المعنية بأداء الواجبات على المستوى الداخلي ازاء سكانها من قبيل حمايتهم واسعادهم وتوفير الخدمات

لهم....، ونجاحها في ذلك ينعكس على أدائها على المستوى الخارجي، واي اخلال في هذه الوجبات يعرضها للفشل.

2 – يعد مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم القديمة الحديثة، اذ كان هذا المفهوم غير متداول على نحو واسع لأن العالم وقتذاك كان مشغولاً في الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الا انه راج استعماله في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ولدى صناع القرار بعد احداث 11/ ايلول 2001 عندما تعرضت الولايات المتحدة الى تفجير برج التجارة العالمي على ايدي تنظيم القاعدة ومن ذلك الوقت بدأت اصدار تقارير سنوية عن الدول الفاشلة.

3 – كثرت التعاريف للدولة الفاشلة لكنها تعني انها الدولة التي تفقد قدرتها على بسط نفوذها وتحقيق الاستقرار السياسي للسكان في الداخل، وتكون بيئة مثالية لنمو الجماعات المتطرفة وامراء الحروب والعصابات الإجرامية وتعاني من التدخل الخارجي للدول الاخرى، بمعنى انها فشلت في أداء وظائفها على المستوى الداخلي والخارجي لتكون قوى الطرد بكثير من قوى الجذب المركزية التي تعد من أسباب بقاء واستمرارها، وفي حالة بقاء رجحان قوى الطرد ملازما لوجود الدولة فأنه يؤدي بالنهاية التي تفككها واختفاءها في النهاية.

4 – يعد العراق دولة فاشلة بحسب دليل صندوق دعم السلام (Fund for peace) خلال المدة 2005 2015–، وقد تباين تسلسله في سلم الفشل ما بين المرتبة الثانية في عام 2007 والمرتبة الثانية عشر في عام 2015. وطبقاً لتصنيف البنك الدولي الذي اعتمد على (6) مؤشرات لقياس الاداء الحكومي وجودته فأن العراق يعد من الدول الفاشلة وكانت النسب التي حققها خلال المدة 2005 – 2014 هي نسباً متدنية اذ لا تتجاوز 18% علماً انه كلما ارتفعت النسبة كلما واقتربت من 100% دل على نجاح الدولة. وصنف العراق في دليل ضعف الدول النامي (Index of State Weakness in the Developing World) للباحثين سوزان و.رايس (Susan E.Rice) و ستيوارت باتريك (Stewart Patrick) على ان العراق دولة ضعيفة وقد احتل المرتبة الرابعة لعام 2006 تسبقه في ذلك الصومال وأفغانستان والكونغو على المراتب الثلاثة.

5 – اتضح من خلال تتبع نشأة الدولة العراقية في عام 1921 وحتى عام 2015 ان الفشل قد لازمها منذ نشأتها ويمكن عد ذلك السبب المباشر لكل حالات الفشل اللاحقة، لأن فكرة ومبررات وجود الدولة جاءت من الخارج على يد الاحتلال البريطاني وليس على ايدي ابناء الشعب العراقي، ولذلك فكرة الايمان بالدولة كانت ضعيفة وقد لازم هذا الفشل كل الحكومات المتعاقبة ومما كثرة الانقلابات الا دليلاً على ذلك.

6 – ان الفشل في العراق متجذر ومتراكم، ولا يمكن إرجاعه الاحتلال الامريكي في عام 2003 كما يظن البعض وانما الاحتلال كان عاملاً مساعداً في ذلك بسبب ما تمخض عنه من تحديات ومشاكل احدثت شرخا واضحاً في بنية الدولة

على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية داخلياً وخارجياً.

الهوامش

(1) ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد(96)، 2011، ص558.

(2) بتول حسين، مفهوم الدولة واركانها في الفكر الاسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2011، ص151.

(3) هظال احمد رشيد، احسان احمد رشيد، سولين حاجي، دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وانواعها وانواع السلطات العامة، بالتعاون مع منظمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانا، دهوك، 2006، ص7.

(4) نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي، الطبعة الاولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص46-45.

(5) المصدر نفسه، ص47.

(6) فليب برايار، محمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص42-41.

(7) صادق حجال، الدولة الفاشلة واشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 2013-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر3، 2013 /2014، ص3.

(8) المصدر نفسه، ص4.

(9) اسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة دراسة نظرية تحليلية لحال الدول العربية الحديثة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2013، ص 26.

(10) Sonali Huria ,Failing and Failed States the Global Discourse ,IPCS ISSUE BRIEF, No75 ,2008.p.2.

(11) ادمام شهرازد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الامنية الجديدة، مجلة الندوة، جامعة جيجل / الجزائر، العدد(1)، 2013، ص47.

(12) شرايطية سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الامني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009/2010، ص58.

(13) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، مركز الخليج العربي للابحاث، دبي، 2008، ص222-221.

(14) نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص8.

(15) المصدر نفسه، ص7.

(16) صادق حجال، مصدر سابق، ص-6 7.

(17) الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نوذج مالي)،

مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(422)، 2014، ص63.

(18) المصدر نفسه، ص63.

(19) عبد الوهاب عمروش، الدولة المنهارة: قراءة اولية في اسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية، المجلد (47)، العدد (189)، 2012، ص24.

(20) المصدر نفسه، ص25 27-.

(21) وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، مؤشر الدولة الفاشلة، العدد(9)، 2014، ص26.

(22) The Fund For Peace ,Fragile States Index 2013, Washington ,2015,p.6-7.

(23) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/imfwb.pdf

(24) http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

(25)- Susan E. Rice ,Stewart Patrick ,Index of State Weakness in the Developing World ,the Brookings Institution ,Washington ,2008 ,p.10.

(26) رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العرق للمدة 1921 – 2006، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص73-72.

(27) رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الزقازيق، 2008، ص9.

(28) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الطبعة الاولـى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص-146 147.

(29) جعفر عبد الدائم بنيان المنصور، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم واثـره في حركة 8 شباط 1963 في العراق، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد (39)، العدد(3)، 2014، ص163-162.

(30) ليام اندرسون، غاريث ستانسفيليد، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم، مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر، الطبعة الاولى، شركة دار الوراق للنشر، لندن، 2005، ص96-94.

(31) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع...والمستقبل، مؤسسة نصر مرتضى للكتاب العراقي، ثائر جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، بيروت، 2011، ص101 102-.

(32) اليام اندرسون، غاريث ستانسفيليد، مصدر سابق، ص102-97.

(33) نبيل ياسين، التاريخ المحرم قراءة تحليلية وقائعية للفكر السياسي العربي المعاصر، الطبعة الاولى، 1998، متوفر على الرابط:

www.http:alnoor.se/extra/na-

bilyassen.doc.

(34) مظهر عزيز الاحمدي، التغييرات السياسية والاجتماعية في العراق بعام 2003، رسالة ما جستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2015، ص23.

(35) وجدان كاظم عبد الحميد التميمي، العولمة وطبيعة المسألة الديمقراطية الاشكالية النظرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد (2)، العدد (14)، 2009، ص80-79.

(36) فاضل الربيعي، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص281-278.

(37) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص44.

(38) رشيد عمارة، عماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 112 113-.

(39) المصدر نفسه، ص111.

(40) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، -2010 2011، ص739.

(41) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الباب العشرون، 2014، ص14.

(42) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، -2010 2011، مصدر سابق، ص796.

(43) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الباب العشرون، 2014، مصدر سابق، ص170.

(44) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2016، ص137.

(45) احمد عمر الرواي، نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص479 482-.

(46) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية والوطنية للسنوات-2010 2014، بغداد، 2009، ص22.

(47) www.transparency.org/cpi2015/.

(48) اذار عبد خليفة، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد(69)، 2011، ص235.

(49) دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات، مجلة المستنصرية للدراسات

العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(51)، 2015، ص132.

(50) منعم صاحي العمار واخرون، علاقات العراق الخارجية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 48.

(51) عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي – الحلول والمعالجات -، مجلة المنصور، كلية المنصور الاهلية، العدد (14)، الجزء الاول، 2010، ص46.

(52) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (53)، 2012، ص15.

(53) فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لاداء وزارة الخارجية العراقية للفترة 2003 2011-، متوفر على الرابط:

www.Iraq5050.com/art=526&m=1

المصادر

1 - احمد عمر الرواي، نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

2 - اذار عبد خليفة، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد(69)، 2011.

3 - اسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة دراسة نظرية تحليلية لحال الدول العربية الحديثة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2013.

4 - بتول حسين، مفهوم الدولة واركانها في الفكر الاسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2011.

5 - جعفر عبد الدائم بنيان المنصور، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم واثره في حركة 8 شباط 1963 في العراق، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد(39)، العدد(3)، 2014.

6 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، -2010 2011.

7 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الباب العشرون، 2014.

8 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية والوطنية للسنوات-2010 2014، بغداد، 2009.

9 - الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نوذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(422)، 2014.

10 - حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2016.

11 - دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق،

السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(51)، 2015.

12 - رشيد عمارة، عماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.

13 - رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الزقازيق، 2008.

14 - رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العرق للمدة 1921 – 2006، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

15 - شرايطية سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الامني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009/2010.

16 - صادق حجال، الدولة الفاشلة واشكالية التدخل الانساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 2013-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013 /2014.

17 - عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي – الحلول والمعالجات -، مجلة المنصور، كلية المنصور الاهلية، العدد (14)، الجزء الاول، 2010.

18 - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع...والمستقبل، مؤسسة نصر مرتضى للكتاب العراقي، ثائر جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، بيروت، 2011.

19 - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

20 - عبد الوهاب عمروش، الدولة المنهارة: قراءة اولية في اسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية، المجلد (47)، العدد (189)، 2012.

21 - فاضل الربيعي، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

22 - فليب برايار، محمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.

- فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لاداء وزارة الخارجية العراقية للفترة 2003 2011-، متوفر على الرابط:.www.lraq5050 com/art=526&m=1

23 - ليام اندرسون، غاريث ستانسفيليد، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم، مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر، الطبعة الاولى، شركة دار الوراق للنشر، لندن، 2005.

24 - ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، مجلة

كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد(96)، 2011.

25 - مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، مركز الخليج العربي للابحاث، دبي، 2008.

26 - مظهر عزيز الاحمدي، التغييرات السياسية والاجتماعية في العراق بعام 2003، رسالة ما جستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2015.

27 - منعم صاحي العمار واخرون، علاقات العراق الخارجية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.

28 - نبيل ياسين، التاريخ المحرم قراءة تحليلية وقائعية للفكر السياسي العربي المعاصر، الطبعة الاولى، 1998، متوفر على الرابط: www.http:alnoor.se/extra/na-bilyassen.doc.

29 - نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.

30 - نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي، الطبعة الاولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

31 - هظال احمد رشيد، احسان احمد رشيد، سولين حاجي، دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وانواعها وانواع السلطات العامة، بالتعاون مع منظمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانا، دهوك، 2006.

32 - هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (53)، 2012.

33 - وجدان كاظم عبد الحميد التميمي، العولمة وطبيعة المسألة الديمقراطية الاشكالية النظرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد (2)، العدد (14)، 2009.

34 - وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، مؤشر الدولة الفاشلة، العدد(9)، 2014.

35 - وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارة بمقياس 1:1000000، 2007.

(36) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/imfwb.pdf

(37)http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

(38) www.transparency.org/cpi2015/.

(39) Sonali Huria ,Failing and Failed States the Global Discourse ,IPCS ISSUE BRIEF, No75 ,2008.

(40) Susan E. Rice ,Stewart Patrick ,Index of State Weakness in the Developing World ,the Brookings Institution ,Washington ,2008.

(41) The Fund For Peace ,Fragile States Index 2013, Washington ,2015.

ملحق (1) المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق دعم السلام لقياس فشل الدولة

المؤشرات الاجتماعية
اولا: الضغوط الديموغرافية الضغوط على السكان مثل الامراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها ولا تستطيع الحكومة اثبات قدرتها او ادارتها وتتضمن: – الكوارث الطبيعية الامراض البيئة التلوث الامن الغذائي ندرة الغذاء – ندرة المياه النمو السكاني انتفاخ الشباب معدل الوفيات
ثانياً: اللاجئين والنازحين الضغوط المرتبطة بتهجير السكان، وما يترتب عليها من ضغط على الخدمات العامة التي يمكن ان تشكل تهديداً امنياً وتتضمن: – النزوح السكاني مخيمات اللاجئين مخيمات المشردين داخلياً الامراض المتعلقة بالنزوح – عدد اللاجئين نسمة عدد اللاجئين القدرة على الاستعياب
ثالثا: التظلمات الجماعية عندما يوجد التوتر والعنف بي ن الجماعات وتدني (تقوض) قدرة الدولة على توفير الامن، والخوف من المزيد العنف الذي قد يترتب ذلك.ويتضمن: – التمييز انعدام القوة العنف العرقي العنف الطائفي العنف العصبي (القبلي) . – العنف السياسي
رابعاً: الفرار البشري وهجرة الادمغة يهاجر الناس عندما تكون هناك فرصة ضئيلة، فيؤدي الى افراغ الدولة من رأس المال البشري وغالباما يتركونها عندما ينفجر الصراع ويتضمن: – عدد المهاجرين لكل نسمة رأس المال البشري هجرة السكان المتعلمين
المؤشرات الاقتصادية
خامساً: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة عندما يكون هناك فوارق عرقية اودينية، اواقليمية وتميل الحكومات ان تكون متفاوتة في التزاماتها ازاء العقد الاجتماعي وتتضمن: – معامل جيني حصة الدخل لأعلى 10% حصة الدخل لأدنى 10% توزيع خدمة المناطق الحضرية – الريفية الوصول الى الخدمات المحسنة الإحياء الفقيرة بالسكان
سادساً: الفقر والتدهور الاقتصادي الفقر والتدهور الاقتصادي يجهد قدرة الدولة على التوفير لمواطنيها ومن ثم يخلق الاحتكاك بين من يملكون ولا يملكون. ويتضمن – العجز الاقتصادي الدين الحكومي البطالة بطالة الشباب القدرة الشرائية حصة الفرد من الناتج المحلي نمو الناتج المحلي التضخم
المؤشرات السياسية العسكرية
سابعا: شرعية الدولة ويتمثل بالفساد وغياب التمثيل في الحكومة الذي يقوض مباشرة العقد الاجتماعي. ويتضمن الفساد فعالية الحكومة المشاركة السياسية العملية الانتخابية مستوى الديمقراطية الاقتصاد غير المشروع الاحتجاجات والمظاهرات والصراع على السلطة

ثامنا: الخدمات العامة تتمثل بتوفر الصحة والتعليم وخدمات النظام الصحي، وهذه الامور المهام الرئيسة للدولة. ويتضمن: – الامن الجريمة توفير التعليم الذين يعرفون القراءة والكتابة جودة الرعاية الصحية – الاتصالات الهاتفية الحصول على النت الطاقة المؤمنة الطرق
تاسعا: حقوق الانسان وسيادة القانون عندما تنتهك حقوق الانسان في الدولة او تكون غير محمية بشكل متفاوت، وتفشل في النهاية بأداء مسؤوليتها. ويتضمن: – حرية الصحافة الحريات المدنية الحريات السياسية الاتجار بالبشر والسجناء السياسين الاضطهاد الديني التعذيب الاعدام
عاشرا: جهاز الامن يجب ان يكون جهاز الامن للدولة هو الذي يحتكر استخدام القوة الشرعية، ويضعف العقد الاجتماعي في الدولة بسبب تأثير المجموعات المتنافسة ويتضمن: – الصراع الداخلي اعمال الشغب والاحتجاجات التفجيرات السجناء السياسيين ضحايا الصراع – الانقلابات العسكرية نشاط المتمردين
الحادي عشر: نخب الفصائل المسلحة عندما تتشارك القيادات المحلية والوطنية في الحكم وتصل الى طريق مسدود لتحقيق مكسب سياسي وهذا من شأنه ان يقوض العقد الاجتماعي.ويتضمن: – الصراع على السلطة المنشقين (الانفصاليين) الانتخابات غير النزيهة المنافسة السياسية
الثاني عشر: التدخل الخارجي عنما تكسل الدولة في التزاماتها الدولية او المحلية فتتدخل الفواعل الخارجية لتقديم خدماتها والتلاعب شؤونها الداخلية.ويتضمن: – المساعدات الخارجية وجود قوات حفظ السلام وجود الامم المتحدة للبعثات التدخل العسكري الخارجي العقوبات التصنيف الائتماني

Source: Fund For Peace ,Fragile States Index 2015, Washington ,2015. p17.